عنوان المحاضرة: عموميات حول الجباية الدولية

1- لمحة تاريخية حول الضرائب

(لا شيء حتمي كالموت والضرائب)، نُسبَ هذا التعبير الاصطلاحي عمومًا إلى بنجامين فرانكلين، ولطالما كان مرادفًا للحتمية في عالم دائم التغير، وشهادةً على مكانة فرانكلين بمثابة شخصية مبدعة نافذة البصيرة، ما تزال تلك العبارة ملخصًا مناسبًا لمعظم فترات التاريخ البشري. بعد بداية الحضارة بفترة وجيزة، بدأ الناس بدفع الضرائب بطريقة مألوفة. ولذلك يشبه تاريخ الضرائب تقريبًا تاريخ المجتمع والثقافة بالعموم.

سُجّلت أول ضريبة منظمة في مصر منذ 3000 عام قبل الميلاد، وقد ورد ذكرها من قبل عدة مصادر تاريخية وظهرت في المملكة المصرية، موضحًا أن فرعون سيرسل المفوضين ليأخذوا خمس محصول الحبوب بمثابة ضريبة.

استمرت جباية الضرائب بالتطوّر، فتفوقت الحضارة اليونانية على غالبية دول أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط فظهرت ضريبية جديدة عام 196 قبل الميلاد. وكانت نتاجًا لغزو للإسكندر الأكبر لمساحات شاسعة من الأراضي،

استمرت جباية الضرائب على الميراث والممتلكات والسلع الاستهلاكية من العصر الروماني وعبر تاريخ العصور الوسطى لأوروبا، وغالبًا ما لعبت دورًا في تمويل الحروب.

وفُرضَت الضرائب أيضًا في الحضارات الأخرى مثل الصين القديمة، وكانت تتبع لسلطة حكومية مركزية قوية. واستخدمت سلالات (تانغ وسونغ) الصينية سجل تعداد منهجي لتتبّع سكانها وفرض الضرائب المناسبة عليهم. ثم استُخدمت تلك الأموال والمواد لدعم الجيوش ، إضافة إلى مشاريع أخرى. أسست إمبراطورية المغول التي سيطرت على قسم كبير من آسيا في القرن الثالث عشر بعد الميلاد سياسة ضريبية مصمَّمَة للتأثير على الإنتاج واسع النطاق لبعض السلع مثل القطن.

الضرائب في القرن العشرين

لقد كانت السياسة الضريبية للولايات المتحدة ومعظم دول العالم قبل القرن العشرين مختلفة بوضوح عما هي عليه اليوم. كانت جميع الإيرادات الفيدرالية تقريبًا تأتي من الضرائب والتعريفات الجمركية إلى أن فُرضت ضريبة الدخل في أوائل القرن العشرين، وكانت الضرائب والتعريفات الجمركية المفروضة على السلع المستوردة في الأساس وسيلة مباشرة للحكومة الفيدرالية لجني الإيرادات وللترويج لسياسة التجارة في نفس الوقت. فقد كان متوسط الضرائب على السلع المستوردة يصل إلى 60% عام 1830 وفقًا للمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية.

بدأت الولايات المتحدة بتقليل اعتمادها على التعريفات الجمركية مع نمو حجم الدولة وزيادة إنتاجها الصناعي. وكانت الضرائب المفروضة على السلع المستوردة نقطة خلاف سياسية .

وخلال القرن العشرين تغيّر الاقتصاد الأمريكي بسرعة بطريقة جعلت التعريفات الجمركية ذات فائدة أقل. وبحلول منتصف التسعينات من القرن التاسع عشر، أصبحت الولايات المتحدة دولة مصدّرة وليست مستوردة للسلع .

واستلزمت الأنماط الجديدة لتراكم رأس المال والثروة الناجمة عن التصنيع أشكالًا جديدةً من الضرائب. وهكذا فقد منح التعديل السادس عشر المُصادَق عليه عام 1913 الكونغرس سلطة فرض الضرائب على الأفراد والشركات، دون التفريق بين ولاية وأخرى، ودون اعتبار لتعداد أي منها.

وتأتي غالبية إيرادات الحكومة الفيدرالية الآن من ضريبة الدخل وفقًا لوزارة الخزانة الأمريكية. و 5 % فقط من الشعب الأمريكي كانوا يدفعون الضرائب عن الدخل قبيل الحرب العالمية الأولى، إذ خُصِّصت عمومًا لأصحاب الدخل الأعلى فقط. سرعان ما تغيّر الحال عندما وضعت الحروب والتطورات الاقتصادية أعباءً جديدةً على الميزانية الفيدرالية.

وأدت صفقة فرانكلين روزفلت الجديدة إلى تحفيز أكبر في جني الإيرادات، وارتفعت شريحة الدخل الأعلى بنسبة 76% عام 1936.

وخلال حقبة الحرب العالمية الثانية وحتى الخمسينيات من القرن العشرين، كان بإمكان أصحاب الدخل المرتفع دفع ضريبة تصل إلى 94% على جزء من دخلهم، ولكن قامت هذه الحقبة أيضًا بخصومات وإعفاءات للعديد من الأفراد والشركات.

وشهد النصف الثاني من القرن العشرين نظامًا ضريبيًا أكثر دقةً وتعقيدًا، تزامنًا مع تطوير وتوسيع برامج الرعاية الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعي والضمان الصحي والرعاية الطبية. وأدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات من ضرائب الثروة والاستهلاك في الولايات المتحدة ومعظم الدول المتقدمة الأخرى إلى زيادة مقاومة تلك الممارسات، وتكتلت المقاومة المُنظَّمة والاحتجاج القانوني ضد ضريبة الدخل في الولايات المتحدة في الخمسينيات من القرن العشرين.

2- مفهوم الجباية والضرائب الدولية

الجباية هي مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة من الأشخاص والمؤسسات بهدف تمويل نفقات الدولة؛ أي تمويل كل القطاعات التي تصرف عليها الدولة كالجيش، والصحة، والتعليم. أو نفقاتها تبعا للسياسات الاقتصادية؛ كدعم سلع وقطاعات معينة، أو الصرف على البنية التحتية؛ كبناء الطرقات والسدود، أو التأمين على البطالة.

بينما الضرائب الدولية هي عملية دراسة وتحديد الضريبة المفروضة على شخص أو مؤسسة تخضع لقوانين الضرائب في مختلف البلدان، أو البحث في الجوانب الدولية لقوانين الضرائب في دولة ما وفقًا لكل حالة. غالبًا ما تحد الحكومات من نطاق ضريبة الدخل بطريقة ما إقليميًا أو تحدد تعويضات للضرائب المتعلقة بالدخل خارج الحدود الإقليمية. عادة ما يكون هذا الحد على هيئة نظام إقليمي أو يوضع اعتمادًا على الإقامة أو الإقصاء. سعت بعض الحكومات إلى التخفيف من القيود المختلفة المفروضة على هذه الأنظمة الثلاثة من خلال سن نظام يجمع خصائص نظامين أو أكثر.

و بشكل عام فرض الضرائب مفهوم و مصطلح مالي و اقتصادي متعلق بالمجتمعات و البلدان و الدول، متعلق بالشأن العام أي ما يتم تحصيله من أموال بهدف صرفها على بناء الطرق، المدارس، الجسور، تقديم خدمات طبية و تعليمية و غيرها، و بالتالي لابد لمفهوم الضريبة من التطور و التقدم تبعا للتطورات العلمية، التكنولوجية و الاقتصادية و هذا يعني إدخال مفهومها في إطار الأنظمة و القوانين بهدف تحقيق عدالة العملية الضريبية من ناحية و حسن استثمارها و مرد وديتها على الفرد و المجتمع من ناحية أخرى. و الضريبة الدولية بالمبدأ العام الأساسي بحسب بمعدلات و بنسب مئوية، وفي عصرنا الحالي تخضع إلى مجال رقمي واسع من 5% إلى 60٪ وفقا لأبحاث علمية تتعلق بالنظام العام للمجتمعات و الدول. ونأخذ مثلا في بلد معاصر عدد سكانه 20 مليون نسمة و لتكن حصيلة الضرائب السنوية معادلة لـ 20 مليار دولار يعني أن متوسط الدفع الضريبي للفرد يكون ألف دولار سنويا.

ومن أهم الوظائف العملية للضريبة دوليا هي تغطية التكاليف و المصاريف الحكومية في المجتمع أو البلد أو الدولة بحيث تزداد التكاليف الحكومية في المجتمع أو البلد أو الدولة بحيث تزداد المسؤوليات الملقاة على عاتق الحكومات للدول من خدمات و مرافق عامة و أمن و حماية و تنظيم، و تتعقد المسؤوليات و تتشابك في ظل العولمة و انفتاح الفضاءات من اتصالات و مواصلات و علاقات تجارية و دولية و إقليمية و تبقى المصدر الأكثر أهمية للدول و كذا إعادة توزيع الدخل أو الثروة و تطوير و تقوية صناعات معينة في دولة ما.

3- أنواع الضرائب

وتوجد هناك عدة أنواع للضرائب، تختلف من دولة لأخرى، وقد يختلف المسمى لنفس الضريبة من دولة لأخرى. ومن هذه الضرائب:

1-3 الضريبة على القيمة المضافة:

وهي من نوع الضرائب غير المباشرة. وهي ضريبة يدفعها المستهلك كلما اشترى سلعة، أو طلب خدمة ما. تختلف قيمة الضريبة من دولة إلى أخرى، وتكون قيمتها عادة بين 7% و20% من ثمن السلعة أو الخدمة المشتراة.

2-3 الضريبة على الدخل:

وهي من نوع الضرائب المباشرة أو تسمى أيضا هكذا؛ وهي ضريبة يدفعها الأفراد على دخلهم (الشهري مثلا)، وتدفعها الشركات على ربحها.

3-3 الضريبة على الثروة.

كما يمكن تصنيف الضريبة حسب طريقة حسابها فيمكن أن نميز بين:

- الضريبة النسبية: أي أن معدل الضريبة غير مرتبط بقيمة الدخل أو المال؛ مثلا: إذا كان هناك شخص يملك مائة دولار سيدفع 1%، وشخص يمتلك 100000 دولار سيدفع أيضا 1.%
- الضريبة التصاعدية: في نظام الضريبة التقدمية يزداد معدل الضريبة كلما ازداد المبلغ الذي تطبق عليه الجباية؛ مثلا: من يملك 100 دولار سيدفع 1%، ومن يملك 100000 سيدفع 10.%
- الضريبة التراجعية: في نظام الضريبة التراجعي يتراجع معدل الضريبة كلما ازداد المبلغ الخاضع للجباية؛ مثلا: من يملك دولارا سيدفع 10%، ومن يملك 10000 سيدفع1.%

4- وظائف الضريبة

1-4 الوظيفة المالية:

ونقصد بالوظيفة المالية أن الضريبة تشكل ايرادا للخزينة العامة، وتستخدم لتغطية النفقات العامة. ولقد أفرطت السياسات الاقتصادية للدول في النظر إلى الضريبة باعتبارها مصدرا للإيرادات العامة، وبغض النظر عن الاثار الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي يمكن أن تنتج. وعلى سبيل المثال تشكل الضرائب غير المباشرة موردا مهما لخزينة الدولة وتلجأ الدول إلى فرضها نظرا لحصيلتها الوفيرة، إلا انها لا تحقق العدالة الضريبية فهي تفرض بمعدل واحد ولا تراعي الأوضاع الشخصية والعائلية للمكلف، في حين أن الضرائب المباشرة أكثر عدالة، ولكن على الرغم من ذلك لا تستطيع الدول إلا أن تفرض مجموعة كبيرة من الضرائب غير المباشرة بهدف تأمين أكبر حصيلة ضريبية من شأنها أن تغطي النفقات العامة، أي أن الدول تنظر إلى الوظيفة المالية في هذه الحالة أكثر من النظر إلى الوظائف الأخرى.

2-4 الوظيفة الاقتصادية:

تشكل الضريبة أداة من الأدوات التي تمتلكها الدولة للتأثير على الاقتصاد بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو، ولهذه الوظيفة مظاهر متعددة من أهمها:

أ- في حالة الانكماش:

تكون في ظل هذه الحالة كمية النقود المتداولة محدودة ولا تتناسب ابدا مع كمية السلع والخدمات المنتجة والمعروضة للبيع، وفي هذه الحالة على الدولة زيادة انفاقها لتعزيز الكميات النقدية والحد من فرض ضرائب جديدة بل عليها خفض المعدلات الضريبية وزيادة الإعفاءات بهدف خلق توازن جديد يعيد الأوضاع الاقتصادية إلى الاستقرار.

ب- في حالة الانتعاش:

وتتصاعد الكميات النقدية في ظل هذه الحالة ويخشى أن تبلغ حدا تتجاوز فيه الكميات المعروضة من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى أن تزاحم كميات كبيرة من النقود المتداولة كمية محدودة من السلع والخدمات ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والوقوع في التضخم الذي يؤدي إلى فقدان النقود لقوتها الشرائية، ويأتي في هذا المجال دور الضريبة التي تمتص فائض الكميات النقدية وذلك عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب القائمة، من أجل إعادة التوازن للاقتصاد الوطني.

ج- حماية الإنتاج الوطني:

تستخدم الدولة الضريبة خصوصا الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع والخدمات عند عبورها لحدود الدولة، بهدف حماية الصناعات الوطنية خصوصا الناشئة منها. لأن فرض الرسم الجمركي على السلع المستوردة سيؤدي إلى رفع ثمنها وبالتالي تفقد هذه السلع مقدارا معينا من قدرتها التنافسية وتسمح ببيع المنتجات الوطنية بأثمان منافسة تحقق للمشاريع الوطنية الدخل المرتفع وللعمالة المحلية فرص عمل جديدة ومداخيل مرتفعة، وبالتالي تساهم الضريبة في نمو الاقتصاد وتطوره.

د- الإعفاءات الضريبية:

إن من شأن إعفاء بعض المشاريع الاقتصادية من الضريبة سواء بصورة دائمة أو مؤقتة إلى تعزيز الصناعة المحلية وتوجيه المستثمرون إلى مشاريع اقتصادية تشبع حاجات عامة للمواطنين بدل من إشباعها من شركات أجنبية تستحوذ على القسم الأكبر من القيمة المضافة.

3-4 الوظيفة الاجتماعية:

تهدف الضريبة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وإعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، ومن أهم مظاهر الوظيفة الاجتماعية للضريبة:

أ- إعادة توزيع الدخل:

ينتج الدخل عن عناصر الإنتاج وملكية هذه العناصر متفاوتة بين الناس، ما يؤدي إلى خلق طبقات اجتماعية متعددة، وعلماء الاجتماع يرصدون ثلاث طبقات الطبقة الدنيا أو الفقيرة، الطبقة الوسطى، والطبقة الغنية. وفي المجتمعات الرأسمالية تسيطر الطبقة الغنية على عناصر الإنتاج وهذا هو مصدر غناها، في حين تقدم الطبقة الفقيرة عنصر العمل مقابل أجور محدودة لا تمكنها من تأمين حاجاتها الأساسية، مما يولد لديها مشاكل اجتماعية تؤثر على المجتمع برمته، لذلك على الدولة التدخل من أجل إعادة توزيع الدخل وذلك عن طريق فرض ضرائب بمعدلات مرتفعة على الطبقة الغنية، وإعفاء الطبقة الفقيرة من الضريبة أو فرضها بمعدلات منخفضة. ويجب أن تنفق الحصيلة الضريبية على الحاجات الأساسية لهذه الطبقات المحرومة من خلال مساعدات اجتماعية وتأمين الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية. وبالتالي فإن تصاعدية الضريبة هي الأداة الفاعلة لاعادة توزيع الدخل. بحيث يزيد معدل الضريبة كلما ارتفع دخل المكلف.

ب- تحقيق العدالة الاجتماعية:

تسعى الأنظمة الضريبية عند فرض الضرائب إلى مراعاة الأوضاع الاجتماعية للمكلفين وذلك من خلال عدة وسائل أهمها:

- مراعاة الاعتبارات الشخصية والعائلية: تعمد معظم الأنظمة الضريبية إلى اعفاء حد معين من الوعاء الضريبة وذلك وفقا للاعتبارات الشخصية والعائلية للمكلف، وفي لبنان نطلق على هذا الإعفاء تسمية التنزيل العائلي الذي يختلف وفقا للوضع العائلي للمكلف فإذا كان المكلف أعزب ينزل من دخله سبعة ملايين ونصف المليون وإذا كان متزوج يضاف إلى تنزيله 2,5 مليون شرط أن تكون زوجته لا تعمل كما يستحق عن كل ولد نصف مليون إلى حدود خمسة أولاد فقط.
- إعفاء السلع والخدمات الأساسية من الضريبة: تعفى السلع التي تكون على تماس مباشر مع معيشة المواطن من الضريبة خصوصا الضريبة على المبيعات أو الضريبة على القيمة المضافة، وفي لبنان تعفى الخضار والفواكه غير المصنعة من الضريبة على القيمة المضافة كما يعفى السكر والأرز واللحوم، كما يعفى نشاط التعليم من ضريبتي الدخل والقيمة المضافة، كل ذلك بهدف مراعاة الأوضاع الاجتماعية للمكلفين وتحقيق العدالة الضريبية.
- الاعتماد على الضرائب المباشرة: مما لا شك فيه ان الضرائب المباشرة تراعي الأوضاع الاجتماعية للمكلفين، فتطبق الضريبة التصاعدية على مجموعة كبيرة من ضرائب الدخل وضريبة التركات وضريبة الأملاك المبنية. كما تأخذ بالتنزيلات العائلية التي تراعي أوضاع المكلفين الشخصية والعائلية. هذا يعني ان الضرائب المباشرة أكثر ميلا لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- الحد من الضرائب غير المباشرة: تعتمد الضرائب غير المباشرة على معدلات ثابتة تطبق على جميع المكلفين بغض النظر عن مقدرتهم التمويلية، كما لا تتضمن تنزيلات وإعفاءات تراعي الأوضاع الشخصية والعائلية للمكلفين. ما يعني ان الضرائب غير المباشرة لا تحقق الوظيفة الاجتماعية وتميل إلى تحقيق الوظيفة المالية للضريبة. إلا أن معظم الدول الرأسمالية تضطر إلى الاعتماد على هذه الضرائب من أجل تأمين الموارد المالية لتغطية نفقات الدولة، ما يعني ان تغلب الوظيفة المالية مكرهة بهدف عدم الوقوع في العجز المالي الذي يمكن ان يؤدي إلى تدهور أوضاع المالية العامة ويؤثر على الاقتصاد الوطني برمته.

5- المشاكل التي تطرحها الجباية الدولية

إن تطبيق المبادئ العامة المتعلقة بالضريبة على الأخص مبدأي الإقليمية والسيادة الضريبية التي قد تؤدي إلى الاختلاف بين السياسات الجبائية للدول، إضافة إلى التطورات التي تمس الاقتصاد الدولي وازدياد حركة رؤوس الأموال بين الحدود، وتبادل اليد العاملة والخبرات بين مختلف الدول، كلها عوامل أساسية أدت إلى ظهور عدة مشاكل جبائية كبيرة، أهمها ما يلي:

- ✓ مشكلة الازدواج الضريبي.
- ✓ الغش والتهرب الضريبيين.
- ✓ مشكلة التمييز بين المكلفين بالضريبة الوطنيين والأجانب.

وسيتم التفصيل في هذه العناصر لاحقا.

قائمة المراجع المعتمدة في المحاضرة

- بوعون يحياوي نصيرة، الضرائب الوطنية والدولية، دروس و تطبيقات محلولة، منشورات Pages Bleues Internationales، البويرة الجزائر، 2010.
- بن حمدوش كريمة واقع الجباية-الدولية في ظل التطورات الاقتصادية المشاكل والحلول، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد2 ، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، جوان 2020،
- مقال بعنوان الضرائب: لمحة تاريخية بتاريخ 12 مارس 2021 على الموقع https://www.ibelieveinsci.com تاريخ الاطلاع 10 مارس 2024.
- https://ar.wikipedia.org تاريخ الاطلاع 10 مارس 2024.